

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراءات المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبداللات
وعضوية القضاة السادة

د. محمد الطراونة، داود طيبة، باسم المبيضين، حسين السكران

الممب ز

نائب عام الجنائيات الكبرى.

الممب ز ده:-

بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٦/٦٢١) تاريخ ٢٠١٦/١١/١٥ المتضمن: (إدانة المميز ضده بجناية هتك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦) عقوبات وبالوقت ذاته إعلان عدم مسؤوليته جزائياً كونه عاجزاً عن إدراك أفعاله عند ارتكاب الجريمة المسندة إليه).

طلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه

للسبب التالي:-

١- تعجلت محكمة الجنائيات الكبرى الفصل في القضية إذ كان عليها قبل إصدار قرارها استعمال صلاحياتها المنصوص عليها في المادة (١/٢٢٦) من الأصول الجزائية ودعوة الأطباء النفسيين الذين اعدوا التقرير الطبي بحق المميز ضده وسماع أقوالهم .

فـ دم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه .

الـة

بالتدقيق والمداولـة يتـبيـن أنـ الـنيـابةـ العـامـةـ لـدىـ مـحـكـمـةـ الجـنـايـاتـ الكـبـرـىـ كـانـتـ قدـ أـحـالتـ المـتـهمـ :-

لـيـحاـكمـ لـدىـ تـلـكـ مـحـكـمـةـ بـتـهـمـةـ :-

- جـنـايـةـ هـنـكـ عـرـضـ خـلـافـ لـأـحـكـامـ المـادـةـ (١/٢٩٦)ـ عـقـوبـاتـ .

وـقـدـ سـاقـتـ الـنـيـابةـ العـامـةـ وـاقـعـةـ بـنـتـ عـلـىـ أـسـاسـ مـنـهـ الـاتـهـامـ المـوـجـهـ لـلـمـتـهـمـ تـمـثـلـتـ فـيـ الـآـتـيـ :-

(بأنه وبحدود الساعة الثانية عشرة من ظهيرة يوم ٢٠١٦/٣/٢٣ ولدى عودة المجنى عليها المولودة بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ التي يزيد عمرها على خمسة عشر عاماً من درستها وأنباء مسيرها في الشارع لاحقاً المتهم وبوضع يده على كتفها من الخلف ثم قام بإزاحة شنطتها بيده وبعد ذلك أمسك بمؤخرتها بيده من فوق البنطلون والضغط عليها وعلى الفور قامت بالهرب منه والذهاب إلى المركز الأمني وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة).

ياـشـرـتـ مـحـكـمـةـ الـجـنـايـاتـ الكـبـرـىـ نـظـرـ الدـعـوىـ وـبـعـدـ اـسـكـمـلـ اـحـرـاءـاتـ الـمـاـكـمـةـ تـوـصـلـتـ إـلـىـ اـعـتـاقـ الـوـاقـعـةـ الـجـرمـيـةـ التـالـيـةـ :-

(إنه وبتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣ وبحدود الساعة الثانية عشرة ظهراً كانت المشتكية المولودة في عام ٢٠٠١ عائدة من المدرسة إلى المنزل . وأنباء مسيرها في الشارع العام في بلدة عجلون شعرت بالمتهم يسير خلفها وزادت من سرعة مسيرها ولحق بها المتهم وأصطدم بها من الخلف وقام بوضع يده على مؤخرتها وأمسكها وشد عليها وهربت المشتكية باتجاه المركز الأمني وتقدمت بالشكوى ضد المتهم وتم إلقاء القبض عليه من قبل الشرطة واعترف لدى الشرطة أنه قام بوضع يده على مؤخرة المشتكية وتمت إحالة القضية إلى المدعي العام واعترف المتهم بارتكاب الجرم المسند إليه وأنه قام بوضع يده على مؤخرة المشتكية وجرت الملاحقة القانونية).

بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٥ وفي القضية رقم (٢٠١٦/٦٢١) قررت محكمة الجنائيات الكبرى إدانة المتهم (المميز ضده) بالجريمة المسند إليه بحدود المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات وبالوقت ذاته إعلان عدم مسؤوليته عما أنسد إليه كونه عند ارتكابه الجرم كان عاجزاً عن إدراك أفعاله بسبب المرض الذي يعاني منه.

لم يرتكب المميز بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز.

وعن سبب التمييز الوحد :-

نجد إن التقرير الطبي المنظم بحق المميز ضده واضح ومفصل فيما أن منظمي التقرير الطبي غير مدرجين ضمن قائمة بينات النيابة العامة وبالتالي فإن مسألة الاستماع لأي شاهد لم يدرج اسمه في قائمة شهود النيابة العامة استناداً لأحكام المادتين (٢١٧ و ٢٢٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية متروك لتقدير النيابة العامة الممثلة في الدعوى وللمحكمة ولا رقابة لمحكمة التمييز في هذه المسألة الموضوعية (أنظر في ذلك قرار تمييز جزاء رقم ٢٠١١/٢١٩١ تاريخ ٢٠١٢/١/١٢ وقرار تمييز جزاء رقم (٢٠١١/١٤٥٠) تاريخ ٢٠١١/١١/١) الأمر الذي يجعل هذا السبب حررياً بالرد.

لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/١/٣١

عضو و عضو رئيس و برئاسة القاضي

نائب رئيس و نائب رئيس

عضو و عضو

رئيس مجلس

رئيس مجلس

دقيق